

Distr.: General  
12 May 2006  
Arabic  
Original: English



## رسالة مؤرخة ١١ أيار/مايو ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرفق طيه تقييم عمل مجلس الأمن أثناء رئاسة الصين للمجلس في  
نيسان/أبريل ٢٠٠٦ (انظر المرفق). وقد أُعد هذا التقييم تحت إشرافي المباشر عقب  
مشاورات مع أعضاء مجلس الأمن الآخرين.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقتين من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) غوانغيا وانغ  
السفير والممثل الدائم للصين  
لدى الأمم المتحدة



مرفق الرسالة المؤرخة ١١ أيار/مايو ٢٠٠٦ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن  
من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة  
تقييم عمل مجلس الأمن أثناء رئاسة الصين للمجلس (نيسان/أبريل ٢٠٠٦)  
مقدمة

خلال رئاسة جمهورية الصين الشعبية في نيسان/أبريل ٢٠٠٦، تناول مجلس الأمن طائفة عريضة من المسائل الواردة في جدول أعماله، بما في ذلك مسائل بشأن كوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإريتريا وإثيوبيا وسيراليون والسودان والصحراء الغربية والعراق والشرق الأوسط ولبنان، والبوسنة والهرسك، والتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان من جراء أعمال الإرهاب، والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، واللجنة المنشأة بموجب القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

وعقد مجلس الأمن، خلال رئاسة الصين للمجلس، ٢٥ اجتماعا و ١٥ جلسة لمشاورات المجلس بكامل هيئته. واتخذ المجلس ثمانية قرارات واعتمد خمسة بيانات رئاسية. وأصدر الرئيس كذلك أربعة بيانات للصحافة بالنيابة عن المجلس.

وفي ٤ نيسان/أبريل قدم الرئيس إحاطة إلى الصحافة بشأن برنامج عمل المجلس لشهر نيسان/أبريل. ونشرت الرئاسة، عن طريق موقعها على شبكة الإنترنت ([www.china-un.org](http://www.china-un.org))، بطريقة منتظمة وحسنة التوقيت، برنامج العمل فضلا عن الأنشطة التي قام بها المجلس في نيسان/أبريل.

## أفريقيا

### كوت ديفوار

في ١٧ نيسان/أبريل أجرى المجلس مشاورات غير رسمية بشأن كوت ديفوار. وقدم السيد بيير شوري، الممثل الخاص للأمين العام، أثناء عرض لتقرير الأمين العام بشأن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2006/222)، إحاطة إعلامية للمجلس بشأن التطورات الأخيرة لعملية السلام في كوت ديفوار. وذكر السيد شوري أنه قد ظهرت مؤخرا بعض البوادر المشجعة لتقدم عملية السلام نتيجة للمبادرات التي قام بها رئيس الوزراء شارل كونان باني بدعم من الرئيس لورنت غباغبو وزعماء إيفواريين آخرين. وشدد السيد بيير شوري أيضا على أنه لا تزال توجد تحديات كبيرة وحث الأطراف الإيفوارية على اتخاذ المزيد من الإجراءات الملموسة والنشطة من أجل التنفيذ الكامل لخارطة الطريق المتعلقة بعملية السلام.

وفي ٢٧ نيسان/أبريل استمع المجلس في جلسة مفتوحة إلى إحاطة إعلامية قدمها سعادة السيد شارل كونان باني، رئيس وزراء كوت ديفوار، بشأن الحالة العامة في كوت ديفوار، وذكر فيها أن الأحوال مُرضية نسبياً. وفي الجلسة الخاصة التي أعقبت تلك الجلسة تبادل أعضاء المجلس الآراء مع رئيس الوزراء. وأعرب الأعضاء عن ترحيبهم بالتطورات الإيجابية الأخيرة التي طرأت على عملية السلام وناشدوا جميع الأطراف أن تنفذ بشكل كامل وعلى وجه السرعة الالتزامات التي تعهدت بها. وفي بيان رئاسي (S/PRST/2006/20) اعتمده المجلس في اليوم نفسه، أثنى أعضاء المجلس على رئيس الوزراء باني للمبادرات التي اتخذها بالتعاون مع الرئيس غباغبو وأكدوا له من جديد دعمهم التام، كما دعوا رئيس الوزراء إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة، على الفور، لتنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وعملية تحديد الهوية في آن واحد معاً.

### جمهورية الكونغو الديمقراطية

في ٧ نيسان/أبريل أجرى المجلس مشاورات موجزة بشأن مشروع قرار يتعلق بإعادة النشر المؤقت للعساكر وأفراد الشرطة المدنية بين عملية الأمم المتحدة في بوروندي وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهو ما طلبه الأمين العام في رسالته التي وجهها إلى رئيس المجلس والمؤرخة ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٦.

وفي ١٠ نيسان/أبريل اعتمد المجلس بالإجماع القرار ١٦٦٩ (٢٠٠٦) الذي قرر فيه المجلس أن يأذن للأمين العام بأن ينقل مؤقتاً، على أقصى تقدير، كتيبة مشاة ومستشفى عسكريا وعدد ٥٠ مراقبا عسكريا من عملية الأمم المتحدة في بوروندي إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة بجمهورية الكونغو الديمقراطية، حتى ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦، وذلك وفقاً للقرار ١٦٥٠ (٢٠٠٥)، مع وجود النية لتجديد هذا الإذن وفقاً للمقررات التي يتخذها مجلس الأمن في المستقبل فيما يتعلق بتحديد ولايتي عملية الأمم المتحدة في بوروندي وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي ٢٥ نيسان/أبريل اعتمد المجلس بالإجماع القرار ١٦٧١ (٢٠٠٦)، الذي يأذن فيه بنشر قوة الاتحاد الأوروبي في جمهورية الكونغو الديمقراطية لمدة تنتهي بعد أربعة أشهر من تاريخ إجراء أول جولة للانتخابات الرئاسية والتشريعية. وبموجب ذلك القرار أذن المجلس لقوة الاتحاد الأوروبي في جمهورية الكونغو الديمقراطية بأن تتخذ، في حدود الوسائل والقدرات المتاحة لها، جميع التدابير اللازمة لمساعدة بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على تحقيق استقرار الوضع، وذلك إذا ما واجهت البعثة صعوبات بالغة في الوفاء بولايتها في حدود القدرات المتوفرة لديها؛ وحماية المدنيين الذين يهدد بهم خطر

العنف البدني في مناطق انتشار البعثة؛ والمساهمة في حماية المطار في كينشاسا؛ وكفالة أمن أفراد قوة الاتحاد الأوروبي في جمهورية الكونغو الديمقراطية وحرية تنقلهم، وكذا حماية منشآت القوة؛ وتنفيذ علميات ذات طابع محدود لإنقاذ الأشخاص المعرضين للخطر. وحث المجلس حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والاتحاد الأوروبي على إبرام اتفاق بشأن مركز القوات قبل نشرها. وطلب المجلس أيضا إلى الاتحاد الأوروبي أن يقدم بشكل منتظم تقارير إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وإلى المجلس بشأن تنفيذ قوة الاتحاد الأوروبي لولايتها.

### إريتريا وإثيوبيا

بناء على طلب أعضاء المجلس، اجتمع رئيس المجلس مع الممثل الدائم لإريتريا ومع القائم بالأعمال للبعثة الدائمة لإثيوبيا في ٦ نيسان/أبريل وذلك لتوضيح موقف المجلس وقلقه بشأن سلامة موظفي بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، واستئناف عملية ترسيم الحدود.

وفي ١١ نيسان/أبريل أجرى المجلس مشاورات موجزة بشأن مشروع قرار يتعلق ببعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا. وفي ١٣ نيسان/أبريل اعتمد المجلس، بالإجماع، القرار ١٦٧٠ (٢٠٠٦) الذي قرر فيه المجلس تمديد ولاية البعثة لمدة شهر واحد حتى ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٦. وطلب المجلس أيضا إلى الطرفين أن يلتزما التزاما تاما بالقرار ١٦٤٠ (٢٠٠٥). وأكد المجلس عزمه على استعراض ولاية البعثة ومستوى قواها بحلول ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٦، إذا ما اعتبر أن الطرفين لم يُظهرا امتثالا تاما للقرار ١٦٤٠ (٢٠٠٥) بحلول شهر أيار/مايو ٢٠٠٦، وذلك بهدف اتخاذ قرار بشأن إمكانية إدخال تعديلات على البعثة بما يشمل، في جملة أمور، تحويل البعثة إلى بعثة مراقبة.

### سيراليون

بالنظر إلى أنه قد اقترح مشروع قرار في ٣٠ آذار/مارس لمحكمة السيد تشارلز تيلور، الرئيس السابق لليبريا، بواسطة المحكمة الخاصة لسيراليون في مباني المحكمة الجنائية الدولية، أجرى المجلس مناقشات عديدة، بما في ذلك إجراء مشاورات غير رسمية في ١٠ نيسان/أبريل، لتبادل الآراء بشأن النص. وحتى نهاية نيسان/أبريل لم يكن قد تم الانتهاء من صياغة مشروع القرار.

## السودان

في ١١ نيسان/أبريل أدلى رئيس المجلس ببيان رئيسي (S/PRST/2006/16) بشأن الحالة في دارفور، بالسودان. وأعرب المجلس في البيان عن أسفه لقرار حكومة الوحدة الوطنية في السودان بعدم السماح بدخول منسق الأمم المتحدة لعمليات الإغاثة في حالات الطوارئ إلى دارفور وطلب المجلس توضيحاً في هذا الشأن. وكرر المجلس الإعراب عن تأييده الكامل لمبادرات السلام الجارية في أبوجا بين الأطراف السودانية بشأن الصراع في دارفور، وأيد قرار مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بأن يكون ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ الموعد النهائي للتوصل إلى اتفاق، وطالب جميع الأطراف بأن تبذل الجهود اللازمة للتوصل إلى اتفاق بحلول ذلك التاريخ، ودعا جميع الأطراف إلى أن تكفل الانتقال السلس والنجاح من البعثة الأفريقية في السودان إلى عملية تابعة للأمم المتحدة. وفي هذا الشأن، شدد المجلس على أن تتسم عملية الأمم المتحدة بمشاركة أفريقية وطابع أفريقي قوين، ودعا إلى أن تقوم بعثة تقييم تابعة للأمم المتحدة بزيارة إلى دارفور بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦.

وفي ١٨ نيسان/أبريل قدم المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي والوسيط الرئيسي للمحادثات بين الأطراف السودانية في أبوجا، سالم أحمد سالم، إحاطة للمجلس في جلسة مفتوحة، أعقبها جلسة خاصة. وقد عرض المبعوث الخاص المقترحات المتعلقة بالمشاركة في السلطة وفي الثروة وبالترتيبات الأمنية، وذكر أن الوسيط والأطراف يبذلون أقصى ما في وسعهم للوفاء بالموعد النهائي المحدد لإبرام اتفاق سلام وهو ٣٠ نيسان/أبريل. وحث أعضاء المجلس الأطراف على أن تبذل كافة الجهود للوفاء بالموعد النهائي لإبرام اتفاق سلام في دارفور.

وفي ٢٥ نيسان/أبريل قرأ رئيس المجلس بياناً رئاسياً (S/PRST/2006/17) كرر فيه تأكيد دعم المجلس التام لمبادرات السلام بين الأطراف السودانية بقيادة الاتحاد الأفريقي الجارية في أبوجا بشأن الصراع في دارفور، ورحب بالتطورات التي تحققت حتى الآن في المفاوضات، وحث الأطراف على تحقيق تقدم سريع في إبرام اتفاق سلام. وأكد المجلس من جديد قلقه البالغ إزاء العواقب الوخيمة للصراع الذي طال أمده في دارفور بالنسبة للسكان المدنيين، وعلى قلقه إزاء إمكانية أن يؤدي العنف المستمر إلى استفحال الأثر السلبي على بقية أنحاء البلد وعلى المنطقة، بما في ذلك أمن تشاد.

وفي ٢٥ نيسان/أبريل أيضاً، اعتمد المجلس القرار ١٦٧٢ (٢٠٠٦) الذي أيده ١٢ عضواً مع امتناع ثلاثة أعضاء عن التصويت والذي فرض حظراً على السفر وجزاءات

مالية محددة في القرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن أربعة أفراد سودانيين. وأدلى أربعة أعضاء ببيانات تعليلاً للتصويت.

وفي ٢٦ نيسان/أبريل استمع المجلس إلى إحاطة من الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، هادي العنابي، بشأن خيارين لاحتمال نقل المسؤوليات في دارفور من البعثة الأفريقية في السودان إلى قوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة قادرة وسريعة الحركة وذات قدرة عالية على التنقل. وأبلغ الأمين العام المساعد المجلس كذلك بشأن جهود التخطيط التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل دارفور، بما في ذلك سفرياته الخاصة إلى السودان وأديس أبابا. وأعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم للجهود التي قامت بها إدارة عمليات حفظ السلام وعن أملهم في أن يتم إرسال بعثة التقييم إلى دارفور في القريب العاجل. وفي اليوم نفسه تلقى المجلس أيضاً إحاطة من الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، تولىاميني كالوموه، بشأن آخر التطورات التي طرأت بالنسبة لمسألة جيش الرب.

#### تشاد/السودان

في ١٣ نيسان/أبريل أدلى رئيس المجلس ببيان للصحافة، أعرب فيه عن بالغ قلقه بشأن تدهور الأحوال في دارفور والهجمات الأخيرة التي شنتها مجموعات مسلحة في تشاد، وأدان الهجمات التي شُنت على مخيمات اللاجئين وأية محاولة لانتزاع السلطة بالقوة، وحث حكومة السودان وحكومة تشاد على احترام اتفاق السلام السابق وتنفيذ الالتزامات التي تعهدتا بها. وأعرب البيان كذلك عن تأييده لجهود الاتحاد الأفريقي وحث الأطراف في مباحثات السلامة الجارية في أبوجا على عقد اتفاق سلام بحلول ٣٠ نيسان/أبريل وفقاً لما دعا إليه مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

وفي ١٨ نيسان/أبريل قدم الأمين العام إحاطة للمجلس وذلك في مشاورات بشأن تدهور العلاقات بين تشاد والسودان. وأشار الأمين العام إلى رسالة مؤرخة ١٣ نيسان/أبريل موجهة من تشاد بشأن دحر هجوم ضد عاصمة البلد وأسر عدد من المقاتلين المتمردين الذين زعمت حكومة تشاد أن بينهم أفراداً من السودان. وذكر الأمين العام أنه أجرى مشاورات مكثفة مع زعماء المنطقة وغيرهم من القادة من أجل التوصل إلى نتيجة سلمية وتفاوضية. وأضاف الأمين العام أنه من المستحسن أن يتخذ المجتمع الدولي موقفاً موحداً في معارضة العنف وتشجيع الحوار من أجل تسوية النزاعات داخل الدول أو فيما بينها. وأعرب أعضاء المجلس عن نفس مشاعر القلق وأشاروا إلى أنهم يودون الحصول على المزيد من المعلومات من الأمين العام بشأن الأحداث التي وقعت في تشاد.

وفي ٢٥ نيسان/أبريل أدلى رئيس المجلس ببيان رئاسي (S/PRST/2006/19) أيد فيه القلق البالغ الذي أعرب عنه الأمين العام إزاء الحالة السياسية والأمنية على امتداد حدود تشاد مع السودان، وكذلك إزاء احتمال تجاوز هذه الأزمة لحدود البلدين لتشمل البلدان المجاورة والمنطقة برمتها. وأهاب المجلس بدول المنطقة التعاون من أجل كفالة استقرارها المشترك، وحث السودان وتشاد على أن تتقيدا بالتزاماتهما بموجب الاتفاق الأخير وأن تكفيا عن القيام بأي انتهاكات للحدود.

### الصحراء الغربية

في ٢٥ نيسان/أبريل، وخلال مشاورات غير رسمية، قدم الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، السيد هادي العنابي، بشكل موجز تقرير الأمين العام بشأن الحالة المتعلقة بالصحراء الغربية (S/2006/249) وقدم إلى المجلس آخر المعلومات المتعلقة بالأنشطة التي نفذتها مؤخرا بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية. واعتبر السيد العنابي أن عدم حدوث انفراج في المسألة التي طال أمدها أمر يبعث على القلق؛ وذكر أن انتهاكات وقف إطلاق النار التي يرتكبها الطرفان قد قلت منذ فترة الإبلاغ الأخيرة، غير أن البعثة لا تزال تلاحظ حدوث انتهاكات من جانب الطرفين. ودعا الأمين العام المساعد أيضا إلى إيلاء اهتمام للوضع الإنساني في المنطقة. وقدم المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية، السيد بيتر فان والسوم، إلى المجلس بيانا بشأن الأنشطة التي قام بها مؤخرا وملاحظاته. ورد الأمين العام المساعد والمبعوث الشخصي أيضا على تعليقات أعضاء المجلس وأسئلتهم.

وفي ٢٨ نيسان/أبريل اعتمد المجلس، بالإجماع، القرار ١٦٧٥ (٢٠٠٦) الذي مددت بموجبه ولاية البعثة لفترة ستة أشهر حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. وأدلى ثمانية أعضاء ببيانات تعليلا للتصويت بعد اعتماد القرار.

### إحاطتان من وزير الخارجية الأوغندي ووزير الدفاع الأوغندي

في ١٩ نيسان/أبريل استمع المجلس، في جلسة مفتوحة، إلى إحاطتين من وزير خارجية أوغندا ووزير دفاعها، بشأن التدابير التي اتخذتها حكومة أوغندا لمعالجة الأوضاع الإنسانية في شمال أوغندا والتطورات الأخيرة بشأن مسألة جيش الرب.

وفي أعقاب الإحاطة المفتوحة، عقد المجلس جلسة خاصة، رحب فيها أعضاؤه بالجهود التي قامت بها حكومة أوغندا لتيسير الأحوال الإنسانية في الجزء الشمالي من البلد. وأعرب بعض الأعضاء عن استمرار قلقهم بشأن هذه المسألة. وأدان الأعضاء كذلك الفظائع

التي ارتكبتها جيش الرب وناشدوا المجتمع الدولي بذل المزيد للمساعدة في التصدي لمسألة جيش الرب.

### الوضع الإنساني في أفريقيا

في ٢٠ نيسان/أبريل أبلغ وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، السيد يان إيغلاند، المجلس، في مشاورات مغلقة، بأن الخليج المدمر من الأحوال الإنسانية المتفاقمة والعراقيل الحكومية وعنف الجهات المتمردة وضعف الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي قد جعل عمليات الإغاثة في منطقة دارفور على شفا الانهيار، مما يعرض للخطر ملايين البشر. وذكر وكيل الأمين العام أيضا أنه يتعين زيادة الضغوط لدفع الحكومة والحركات المتمردة إلى الامتثال لوقف إطلاق النار والتوصل إلى اتفاق سلام. وفيما يتعلق بشمالي أوغندا، ذكر وكيل الأمين العام أن الحالة لا تزال سيئة، إلا أنه يرى أن هناك أملا لأن الحكومة تعمل مع هيئات الإغاثة الإنسانية بشأن خطة عمل محددة لتحسين الأحوال. وحثّ وكيل الأمين العام المجلس على عدم تفويت هذه الفرصة وعلى مواصلة النظر في هذه المسألة. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم بشأن تدهور الأحوال الإنسانية في الميدان وحثوا جميع الأطراف المعنية على بذل الجهود من أجل تحسينها.

### آسيا

#### العراق

في ١٧ نيسان/أبريل قدّم السفير يولي فورونتسوف، المنسق الرفيع المستوى، إلى المجلس، خلال مشاورات، إحاطة شفوية بشأن مسألة إعادة، أو عودة، جميع الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الأخرى أو رفاتهم إلى أوطانهم. وأبلغ السفير المجلس بأنه نظرا للحالة الأمنية العصبية في العراق لم يحدث إلا القليل من التطورات الهامة منذ تقديم تقريره الأخير في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. ولم يتغير عدد رفات الرعايا الكويتيين وأسرى رعايا البلدان الأخرى والمفقودين. وقد ارتفع عدد الرفات التي أُخرجت من المقابر وأُرسلت إلى البلد. ولم يُعرف حتى الآن مصير ٣٨٠ مفقودا من الكويتيين أو من رعايا بلدان أخرى. وأعرب السفير عن تقديره للموقف البناء الذي اتخذته السلطات العراقية الجديدة والدور الذي تقوم به لجنة الصليب الأحمر الدولية. وفي أعقاب المشاورات، أصدر الرئيس بيانا للصحافة، أعرب فيه عن ثقة المجلس في أن تعمل جميع الأطراف من أجل التوصل إلى حل مُرض لكل ما لم يحسم بعد من الجوانب الإنسانية التي تغطيها ولاية السفير فورونتسوف.



وفي أعقاب الإحاطة قدمت أيضا مديرة شعبة آسيا والشرق الأوسط في إدارة عمليات حفظ السلام، السيدة ليسا بوتنهايم، معلومات حديثة بشأن مشروع صيانة الحدود العراقية - الكويتية، ووصفت نتائج بعثة تقييم هذا المشروع والعملية التي أدت إلى استحداثه. وأعربت مديرة الشعبة، بالنيابة عن الأمين العام، عن أملها في أن يتحول مشروع صيانة الحدود العراقية - الكويتية التابع للأمم المتحدة لإقامة تمثيل مادي للحدود بمشاركة من الحكومتين إلى تدبير لبناء الثقة يساهم في تطبيع العلاقات بين الحكومتين وأن يتمكن الطرفان من إقامة آلياتهما لتنفيذ صيانة الحدود بعد تنفيذ المشروع.

وفي ٢٥ نيسان/أبريل أصدر الرئيس بيانا للصحافة رحّب فيه بانتخاب المجلس الرئاسي ورئيس الجمعية الوطنية ونائبيه، فضلا عن ترشيح رئيس الوزراء المالكي، وأعرب عن أمله في الإسراع بتشكيل حكومة للعراق منتخبة انتخابا دستوريا، وشدد على أهمية أن يتم إلى أقصى حد ممكن جعل تلك الحكومة واسعة النطاق وشاملة لكافة الأطراف وفعالة.

### الحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك مسألة فلسطين

في ١٣ نيسان/أبريل أجرى المجلس مشاورات غير رسمية قدمت فيها قطر مشروع بيان رئاسي بشأن التصعيد الأخير للعنف في منطقة الشرق الأوسط. ونظرا لاختلاف مواقف البلدان فإن المجلس لم يتمكن من التوصل إلى اتفاق بشأن هذا البيان.

وفي ١٧ نيسان/أبريل، وبناء على طلب من البحرين (بالنيابة عن مجموعة الدول العربية) واليمن (بالنيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامي) وماليزيا (بالنيابة عن حركة عدم الانحياز)، عقد المجلس اجتماعا عاما فوريا بشأن الحالة في الشرق الأوسط. وتحدّث أمام المجلس ثلاثة وثلاثون متحدثا. وأدان معظم الممثلين التفجيرات الانتحارية التي وقعت في تل أبيب في ١٧ نيسان/أبريل. وأعرب الكثير من الممثلين عن جزعهم إزاء تدهور الحالة الأخير في المنطقة وحثوا إسرائيل والسلطة الفلسطينية على ممارسة ضبط النفس وعلى بذل أقصى ما في وسعهما للحد من الهجمات، والهجمات المضادة، التي قد تقوّض العودة إلى عملية السلام. ولم يتمكن المجلس من التوصل إلى اتفاق بشأن مشروع بيان صحفي اقترحه الولايات المتحدة.

وفي ٢٤ نيسان/أبريل، استمع المجلس، في جلسة مفتوحة، إلى الإحاطة الشهرية المتعلقة بالحالة في الشرق الأوسط قدمها المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد ألفارو دي سوتو. وذكر المنسق الخاص أن المجتمع الدولي يشهد احتمال حدوث تدهور خطير بالنسبة للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. وعرض المنسق الخاص كذلك ثلاثة تحديات رئيسية تواجه الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني وتناول بإيجاز

الحالة في لبنان. وبعد ذلك أجرى أعضاء المجلس مشاورات غير رسمية واتفقوا عموماً بشأن تقييم الحالة الذي قدمه المنسق الخاص.

## لبنان

في ٢١ نيسان/أبريل، استمع المجلس في جلسة مفتوحة إلى إحاطة قدمها رئيس وزراء لبنان، فؤاد سنيورة، بشأن التطورات الأخيرة في بلده. وأبلغ المجلس أن لبنان قد خطا، بعد سنوات كثيرة من الحرب الأهلية والاحتلال الإسرائيلي والهيمنة السورية، خطوات هامة نحو تحقيق الحكم الذاتي والاستقرار والديمقراطية والرفاهية، بينما أقر بأن هناك كذلك مسائل صعبة أخرى يتعين معالجتها. وألقى أيضاً القاءاً بالأعمال للجمهورية العربية السورية، نيابة عن الممثل الدائم، في الاجتماع بيانا أعرب فيه عن أسفه إزاء الإشاعات القائلة بأن هناك توتراً بين البلدين الأخوين، وشدد على أن العلاقات بين سوريا ولبنان يحكمها تاريخهما وجغرافيتهما وعلى أنه لا يمكن لأية عوامل خارجية أن تفصل بينهما. وبعد ذلك واصل المجلس المناقشات مع رئيس الوزراء في جلسة خاصة.

وفي ٢٦ نيسان/أبريل، قدم المبعوث الخاص للأمين العام، السيد تيري رود - لارسن، إحاطة للمجلس، في مشاورات مغلقة، بشأن التقرير نصف السنوي الثالث للأمين العام عن تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) (S/2006/248). وذكر المبعوث الخاص أن اللبنانيين قد حققوا تقدماً كبيراً في اتجاه التنفيذ التام لجميع أحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، ولا سيما عن طريق الاتفاقات التي تم التوصل إليها في الحوار الوطني في لبنان. غير أن المبعوث الخاص أضاف أن القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) لم يُنفذ بعد بالنسبة لأوضاع منها، مثلاً، حل جميع المليشيات اللبنانية، وتوسيع نطاق سيطرة الحكومة اللبنانية كي تشمل جميع أراضيها، والاحترام الصارم للاستقلال السياسي للبلد. وناشد المبعوث الخاص كافة الأطراف المعنية أن تمتثل، دون تأخير، لجميع أحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، وأن تنفذها بالكامل، وأنه يعتقد بأن تنفيذ هذا القرار، وجميع القرارات الأخرى ذات الصلة، يجب أن يتم بطريقة تكفل على أفضل وجه استقرار، ووحدة، لبنان وسوريا وكامل المنطقة. وبعد ذلك أجرى أعضاء المجلس مشاورات غير رسمية.

## أوروبا

### البوسنة والهرسك

في ١٨ نيسان/أبريل، عقد المجلس جلسة عامة بشأن الحالة في البوسنة والهرسك. وفي تلك الجلسة قدم الممثل السامي للبوسنة والهرسك، السيد كريستيان شوارتز - شيلينغ،

إحاطة للمجلس بشأن الأعمال التي قام بها مكتبه مؤخرا. وذكر الممثل السامي أنه يعتبر أن هناك ثلاث أولويات في عام ٢٠٠٦ للبوسنة والهرسك، وهي الإصلاح الدستوري والانتخابات العامة في تشرين الأول/أكتوبر والمفاوضات الجارية مع الاتحاد الأوروبي بشأن اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب. وحضر الاجتماع أيضا رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك، عدنان تيرزيتش، وألقى كلمة أمام المجلس. وذكر رئيس مجلس الوزراء أن الهدف الواضح للبوسنة والهرسك يتمثل في الاندماج التام لبلده في الاتحاد الأوروبي - الأطلسي وفي الاتحاد الأوروبي. وأثار الممثل الدائم والرئيس سحب شهادات اعتماد ضباط الشرطة بواسطة قوة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة ودعيا المجلس إلى الاهتمام بهذه المسألة. وأدلى بعض الأعضاء بتعليقات، أو طرحوا أسئلة، وأعربوا عن تقديرهم وتأييدهم لأعمال الممثل السامي.

## الأمريكتان

### هايتي

في ٢٥ نيسان/أبريل قدم الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام إلى أعضاء المجلس، في إطار البند المعنون "مسائل أخرى" أثناء المشاورات غير الرسمية، إحاطة بشأن الجولة الثانية للانتخابات التشريعية في هايتي التي عقدت في ٢١ نيسان/أبريل. وبعد إجراء مشاورات، أصدر الرئيس بيانا للصحافة أعرب فيه عن تقديره للشعب الهايتي لمشاركته في الانتخابات وعن ترحيبه بالطريقة الهادئة التي أجريت بها عملية التصويت. وفي حين أقر أعضاء المجلس بأن الانتخابات تمثل خطوة رئيسية في التحول السياسي لهايتي، فإنهم أفروا بأن التصدي للتحديات الطويلة الأجل الكثيرة التي تواجه البلد تتطلب تعاونًا وثيقًا بين السلطات الهايتية والمجتمع الدولي.

## مسائل أخرى

### المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة

في أعقاب الرسالة المؤرخة ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٦ التي أحالها الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن بشأن طلب من رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لتمديد مدة عمل قاض مخصص، في ١٠ نيسان/أبريل، اعتمد المجلس بالإجماع القرار ١٦٦٨ (٢٠٠٦)، الذي قرر فيه أنه يمكن للقاضي جواكين كانيفل أن يواصل النظر في قضية كرايشنيك لما بعد نيسان/أبريل ٢٠٠٦ وأن يتولى القضية حتى إكمالها، على الرغم من أن مجموع فترة خدمته

في المحكمة، كقاض احتياطي، ستبلغ في ذلك الحين الثلاث سنوات وتتجاوزها. وأحال رئيس المجلس القرار ١٦٦٨ (٢٠٠٦) إلى رئيس الجمعية العامة في اليوم نفسه.

### طرائق عمل المجلس

في ٢٠ نيسان/أبريل، وبناء على طلب من رئيس المجلس وحسبما وافق عليه جميع أعضاء المجلس، أدلى سفير اليابان كيتو أوشيما، بصفته رئيسا للفريق العامل غير الرسمي بشأن التوثيق والمسائل الإجرائية الأخرى التابع للمجلس، ببيان بشأن أعمال الفريق العامل أمام الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة والمعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن.

### الآلية المخصصة بشأن استعراض الولايات

قرر أعضاء المجلس، في ٢٤ نيسان/أبريل، في إطار البند المعنون "مسائل أخرى" وفي مشاورات غير رسمية، إنشاء آلية مخصصة لتناول المسائل المتعلقة باستعراض الولايات ضمن مجلس الأمن، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (قرار الجمعية العامة ١/٦٠). ورحب أعضاء المجلس أيضا بسلوفاكيا والولايات المتحدة لتقلدهما منصبي الرئيسين المشاركين بالآلية المخصصة.

### الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدولي بسبب أعمال الإرهاب

في ٢٥ نيسان/أبريل، أدلى رئيس مجلس الأمن ببيان رئاسي (A/PRST/2006/18) بشأن الهجمات الإرهابية التي وقعت في دهب، مصر، يوم ٢٤ نيسان/أبريل. وفي البيان، أدان المجلس، بأقوى العبارات الأعمال الإرهابية وأعرب عن أعظم مشاعر التعاطف والمواساة لضحايا هذه الهجمات وأسراهم، وأكد ضرورة تقديم مرتكبي أعمال العنف التي لا يمكن التسامح معها، ومنظميها ومموليها ورعاها، إلى العدالة. وأكد المجلس من جديد كذلك أن الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره يشكل أحد أخطر التهديدات المحدقة بالسلام والأمن الدوليين، وأن أية أعمال إرهابية هي أعمال إجرامية لا يمكن تبريرها أيا كانت بواعثها وتوقيتاتها وأيا كان مرتكبوها.

### عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل

في ٢٧ نيسان/أبريل، وخلال مشاورات غير رسمية، استمع المجلس إلى إحاطة من السفير بيتر بوريان، رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وممثل سلوفاكيا الدائم، بشأن أعمال اللجنة. وبحث المجلس كذلك تقرير اللجنة (S/2006/257). وفي الجلسة

الرسمية التي أعقبت ذلك، اعتمد المجلس بالإجماع القرار ١٦٧٣ (٢٠٠٦) بشأن تمديد ولاية اللجنة لمدة سنتين، حتى ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

وفي ٢٨ نيسان/أبريل عمم رئيس المجلس رسالة من المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية تتضمن تقريراً بشأن عملية امتثال إيران للخطوات التي دعا إليها مجلس إدارة الوكالة الدولية للطاقة الذرية حسبما ورد في البيان الذي أدلى به رئيس المجلس في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٦ (S/PRST/2006/15).

### حماية المدنيين في أثناء الصراعات المسلحة

في ٢٨ نيسان/أبريل، وبعد إجراء مناقشة مستفيضة، اعتمد المجلس بالإجماع، القرار ١٦٧٤ (٢٠٠٦) بشأن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة، وهو القرار الذي أعرب فيه المجلس عن أسفه العميق لأن المدنيين يمثلون الغالبية العظمى من الضحايا في حالات الصراع المسلح، وأشار إلى الآثار الخاصة الناجمة عن الصراعات المسلحة التي تعاني منها النساء والأطفال، بمن فيهم نساء وأطفال اللاجئين والمشردين داخلياً، فضلاً عن غيرهم من المدنيين الذين قد تكون لهم لديهم مواطن ضعف بعينها، وأكد على ما يحتاجه جميع السكان المدنيين المتضررين من حماية ومساعدة. وأعاد المجلس التأكيد على المبادئ ذات الصلة وطلب اتخاذ إجراءات هامة للتصدي للجوانب العديدة لمسألة حماية المدنيين في الصراعات المسلحة حسبما ورد في القرار.